مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

عمر بن الخطاب والفتوحات الإسلامية: دراسة في الاستراتيجية

أنس بوسلام

مفتش تربوي وحاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء – المغرب

anassbou352@gmail.com

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

عمر بن الخطاب، الفتوحات الإسلامية، أبو بكر الصديق. إدارة المعارك -

المستخلص باللغة العربية:

يناقش البحث – في البداية - تردد عمر في المضي في فتح عدد من المناطق والأمصار ويوضح أسباب ودلالات امتناع عمر عن فتح بعض المناطق، ثم يجري البحثُ مقارنةً بين الخليفتين أبي بكر وعمر على مستوى إدارة المعارك واختيار القادة ويوضح تعامل عمر بن الخطاب مع الأراضي المفتوحة وسماحه للمرتدين الذين عادوا إلى الإسلام بالمشاركة في الفتوحات ويختم البحثُ محاوره بقراءة تأملية في الفتوحات الإسلامية زمن الخليفتين أبي بكر وعمر.

١. المقدمة

1. بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه أعلن عمر عن سياسته في المسجد النبوي بقوله: "إنما مثل العرب مثل غيرهم فمن اتبع قائده فلينظر قائده حيث يقوده، وأما أنا فورب الكعبة لأحملنكم على الطريق"(i).

لطالما أُعتبر عهد عمر عهد فتوحات، لكن المدقق في الوقائع التاريخية سيرى أن أهم مرحلة في الفتوحات الإسلامية – على الأقل في عصر الخلفاء الراشدين - تعود إلى عهد أبي بكر والذي استطاع الحسم في حروب الردة ثم فتح جبهتين في الآن ذاته على أهم امبراطوريتين آنذاك (الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية) وتمكن من الانتصار على الجبهتين معا وكسر شوكة الامبراطوريتين، وبذلك كسب المسلمون عنصر الثقة، أما عهد عمر فقد كان استكمالا لعمل بدأه وأسس له أبو بكر وسهّل صعبه ووطّأ وعره، بل إن المتمعن في تعامل عمر مع تقدم جيوش المسلمين فاتحين الأمصار سيلاحظ تردد عمر في المضي في فتح عدد من المناطق والأمصار ورفضه لفتح أخرى.

ومن هنا يروم هذا البحث إجراء قراءة تحليلية نقدية في استراتيجية الخليفة عمر بن الخطاب في الفتوحات الإسلامية، وتتمحور إشكالية البحث حول التساؤل المركزي التالي: ما أهم مبادئ وخصائص استراتيجية عمر في إدارة الفتوحات الإسلامية؟ ومن أجل معالجة هذه الإشكالية تبنينا المنهج التاريخي فضلا عن المنهج التحليلي.

-2

1- تردد عمر في المضي في فتح عدد من المناطق والأمصار

أ- حالة قبرص: حين تولى معاوية مقاليد الحكم في بلاد الشام بعد وفاة أخيه يزيد، أرسل إلى الخليفة عمر يستأذنه في فتح جزيرة قبرص، لكن استراتيجية عمر كانت إبعاد الجيوش الإسلامية عن أي حاجز بحري يحول بينهم وبين العودة، وبذلك تأجل فتح قبرص إلى عهد عثمان سنة 32هـ والذي لم يوافق هو الآخر من أول طلب تقدم به معاوية.

ب-حالة مصر: لما وصل عمر إلى الجابية قرب دمشق سنة 18هـ قال له عمرو بن العاص: ائذن لي في المسير إلى مصر؛ إنك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم. وتردد عمر في الأمر خوفا على المسلمين أن يصيبهم الإرهاق من كثرة الحروب المتواصلة وقد فرغوا قريبا من فتوحات الشام، وخشية من التوسع في الفتح دون أن ترسخ أقدام المسلمين وينشروا دينهم في البلاد المفتوحة لكن عمرو بن العاص لم يزل يراجع ابن الخطاب حتى أقنعه بدخول مصر، ثم إن عمر بن الخطاب أرسل لعمرو بن العاص كتابا مفاده: إن أدركك كتابي قبل أن تدخل مصر أو شيئا من أرضها فانصرف، وإن دخلتها قبل أن يأتيك كتابي فامض لوجهك، واستعن بالله واستنصره.

وسار عمرو إلى مصر عابرا فلسطين من شمالها إلى جنوبها، وفي رفح وصله كتاب أمير المؤمنين، فلم يتسلمه من حامله، حتى شارف العريش، فأخذ الكتاب، وقرأه على أصحابه، فإذا عمر يأمره فيه بالانصراف إن لم يكن قد دخل أرض مصر، ولكن عَمْراً الآن في أرض مصر، فأمر الجيش بالمسير.

ج- عدم سماح عمر بالانسياح في بلاد فارس: حيث ذكر الطبري أن الأحنف بن قيس كتب إلى عمر بفتح خراسان فقال: لَوددت أني لم أكن بعثتُ إليه جندا، ولوددت أنه كان بيننا وبينها بحرا من نار، فقال علي ولم يا أمير المؤمنين؟ قال: لأن أهلها سينفضّون منها ثلاث مرات، فيُجتاحون في الثالثة، فكان أن يكون ذلك بأهلها أحبَّ إلي من يكون بالمسلمين"(ii).

وفي فتوح ابن الأعثم كتب إلى أبي موسى: أما بعد: فقد ورد علي كتابك يخبرني بما فتح الله على يديك من أرض فارس وكرمان وأنك تريد التقدم إلى بلاد خراسان، فمهلا أبا موسى في ذلك، فانظر إذا ورد عليك كتابي هذا فولّ كل بلد مما فتح الله عز وجل على يديك رجلا يرتضيه المسلمون، وارجع إلى البصرة فقم بها وذر عنك خراسان فلا حاجة لنا بها يا ابن قيس مالنا ولخراسان وما لخراسان ولنا، ولَوددت أن بيننا وبين خراسان جبالا من حديد وبحارا وألف سد مثل سد يأجوج ومأجوج)، فقال له علي ولم ذلك يا أمير المؤمنين فقال عمر لأنها أرض بعدت عنا جدا ولا حاجة لنا بها فقال علي: فإن كانت قد بعدت عنك خراسان فإن لله عز وجل مدينة بخراسان يقال لها مرو أسسها ذو القرنين وصلى بها عزير وأرضها فياحة...، ثم حدثه عن مدن خراسان وما يجري فيها فقال عمر: يا أبا الحسن قد رغبتني فيها(iii).

وقال الطبري: "وكتبوا إلى عمر بفتح جَلولاء وبنزول القعقاع حلوان واستأذنوه في اتباعهم، فأبى وقال:

لَوددت أن بين السواد وبين الجبل سدا لا يخلصون إلينا ولا نخلص إليهم حسبنا من الريف السواد، إني آثرت سلامة المسلمين على الأنفال"(iv). وقال ابن مسكويه في تجارب الأمم مثل ما ذكره الطبري.

وقد ذكر الطبري أن الأحنف شارك بفتح تستر وجاء بالهرمزان مع وفد إلى عمر وقال له: "يا أمير المؤمنين إنك نهيتنا عن الانسياح في البلاد وأمرتنا بالاقتصار على ما في أيدينا وأن ملك فارس حي بين أظهرهم وأنهم لا يزالون يساجلوننا مادام ملكهم فيهم ولم يجتمع ملكان واتفقا حتى يخرج أحدهما صاحبه وقد رأيت أنا لم نأخذ شيئا بعد شيء إلا بانبعاثهم وأن ملكهم هو الذي يبعثهم ولا يزال هذا دأبهم حتى تأذن لنا في السيح في بلادهم حتى نزيله عن فارس ونخرج من مملكته وعز أمته فهنالك ينقطع رجاء أهل فارس ويربطوا جأشا. فقال صدقتني والله وشرحت لي الأمر عن حقه ونظر في حوائجهم وسرحهم وقدم الكتاب على عمر في اجتماع أهل نهاوند وانتهاء أهل مهرجان قذق وأهل كور الأهواز إلى رأي الهرمزان ومشيئته فذلك كان سبب في إذن عمر لهم في الانسياح"(v).

2- امتناع عمر عن فتح بعض المناطق

أ- حالة افريقية (تونس حاليا): نجح عمرو بن العاص في تأمين الحدود الغربية لمصر الإسلامية، وفتح المغرب الأدنى (ليبيا حاليا) دون عقبات كبيرة. وبعد أن تم له ذلك أخذ يستعد لفتح "إفريقية" "البلاد التونسية"، ولكنه قبل أن يفعل رأى استئذان الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه، وكتب إليه يقول: "إن الله فتح علينا طرابلس، وليس بينها وبين إفريقية إلا تسعة أيام، فإن رأى أمير المؤمنين أن يغزوها، ويفتحها الله على يديه فعل". فرد الخليفة - رافضا فكرة الغزو - فقال: "لا، إنها ليست بإفريقية، ولكنها المفرقة، غادرة، مغدور بها، لا يغزوها أحد ما بقيت"(vi).

والسؤال: لماذا لم يسمح عمر بن الخطاب لقائده عمرو بن العاص بمواصلة الجهاد في هذه المنطقة؟

لقد فسر الباحثون هذا الرفض بعدة تفسيرات، يمكن دمجها في سببين اثنين: الأول: ما تعبر عنه مقالة عمر المذكورة؛ من أنه كان على علم بمجريات الأمور في "إفريقية"، وأنها ليست مأمونة الجوانب، ولا ميسورة الفتح، ولا قريبة الطاعة، وكان محيطا بثورات أهلها ونكثهم بالعهود، ومن هنا خشي على جيوش المسلمين من أن تنساب وتتبعثر في هذه المناطق الشاسعة، وهي لم تزل بعد في حاجة إلى توطيد نفوذها وسلطانها في البلاد التي تم فتحها(vii). والثاني: اتساق الموقف المذكور مع إحساس الخليفة بالمسؤولية، واتفاق ذلك ومجريات الأحداث؛ فما زالت مصر حديثة عهد بالفتح، وخط الإمدادات سيطول، وربما تعرض في فترة أو أخرى لخطر القطع أو التأخر(viii).

وقد أثبتت الأحداث أن الوقت لم يحن بعد، فقد وصل إلى علم عمرو ما يدور في مصر، من محاولة بعض البيزنطيين نكث العهد وأنه من الضروري أن يعود، فاكتفت سياسة الفتح في تلك الفترة بإرسال البعوث السريعة للتذكير بين حين وحين بقوة المسلمين(ix).

ب- بلاد الترك وسمرقند: تمكن الأحنف بن قيس من التوغل في خراسان الإقليم الشمالي الشرقي من بلاد إيران ففتح هراة عنوة، ثم صالح أهلها وأرسل القوات إلى نيسابور وسرخس، وسار بنفسه إلى مرو حيث يقيم يزدجرد الذي فرَّ منها إلى مرو الروذ ثم منها إلى بلخ وتبعه الأحنف فسقطت بلخ وفرّ يزدجرد إلى سمرقند لائذا بخاقان الترك، وجمع خاقان جيشا من فرغانة والصغد، وجاءت أوامر عمر إلى الأحنف أن لا يتقدم في بلاد الترك، فقد اتسعت الفتوح ولا يؤمن انتقاض

الفرس في البلاد المفتوحة مما يهدد خطوط رجعة المسلمين. وقد تقدم خاقان بجيوش الترك لحرب الأحنف، لكنه عرف أن المسلمين لن يتقدموا في بلاده فرجع عن قتالهم(x).

ج- حالة بلاد السند: قال رواة الأخبار ومُتتبعو الآثار أن أول ما اقتُرح على جيش الإسلام غزو الهند والسند، كان أيَّام خلافة عمر بن الخطاب، وكان ذلك بعد الهجرة النبوية بخمسة عشر سنة، عندما ولَّى عمر عثمان بن أبي العاص الثقفي البحرين وعُمان سنة 15هـ/ 636م، فوجَّه أخاه الحكم بن أبي العاص إلى البحرين ومضى إلى عُمان وسيَّر جيشا إلى تانة (الواقعة شمال مدينة مومباي المُعاصرة على بعد خمسة عشر ميلا منها)، فلمَّا رجع الجيش كتب إلى عمر بن الخطاب يعلمه ذلك، فكتب إليه عمر: "يا أخا ثقيف! حملتَ دودا على عود، وإني أحلف بالله لو أصيبوا لأخذت من قومك مثلهم(xi). ووجه الحكم بن أبي العاص أيضا إلى بروص، ووجَّه أخاه المُغيرة بن أبي العاص الثقفي إلى خور الديبُل، فلقي العدو وظفر به. وروى أحد الرجال من بني ثقيف أنه حينما تقابل جيش المسلمين وجيش الديبُل واحتدم القتال، رأى المغيرة بن أبي العاص شاهرا سيفه وهو يقول: "بسم الله وفي سبيل الله" حتى قُتل(xii). وهكذا، كان عُثمان بن أبي العاص أول من حاول فتح السند من قادة المُسلمين، فغزا ثلاثةً منها(xiii)، ومن الواضح أن الجيش الذي وجهه إلى تانة والحملة التي وجهها بِقيادة أخيه الحكم إلى بروص، والحملة التي وجَّهها بقيادة أخيه المُغيرة إلى الديبُل كانت غارات بقوات خفيفة محمولةٍ بحرا على السفن هدفها الاستطلاع تمهيدا لِلفتح ولم يكن هدفها تحقيق فتح مُستدام، لأن عثمان لا يمكن أن يُقدم على الفتح دون موافقة الخليفة عمر، كما لا يمكن بهذه القوات الخفيفة السريعة أن يقوم بالفتح، ويبدو أن هذه الحملات أرسلت بأوقات متقاربة قبل أن يصدر عمر أوامره بإيقاف هذه المحاولات(xiv). ويبدو من كتاب عمر لواليه أنه كان يخشى على المسلمين من ركوب البحر لِما في ركوبه من مجازفة. ولا شك أن عثمان بن أبي العاص قد استعان في توجيه حملته إلى الهند بالسفن العربية وبحارتها المسلمين الذين كانوا يعرفون جيدا هذه البلاد، وكانوا سادة البحر في هذا الناحية منذ القِدم، ولم يكن هناك ما يُخشى منه على المسلمين لكن الخليفة كانت له هذه الفكرة الخاصة. وانضاف سبب آخر لامتناع عمر عن ركوب البحر، هو أن الفتح الإسلامي توسع في أيامه توسعا عظيما، فكان هذا التوسع بالمقارنة بقوات المسلمين التي حملت أعباء الفتح يعتبر مجازفة كبيرة، وكان عمر يخاف على المسلمين من الابتعاد عن مركز الخلافة ووجود مسافات وحوائل، ربما تحول بينه وبين إمدادهم حين يحتاجون للمدد، فحرص على ألا يندفعوا وألا يزج بهم في فتحٍ جديد قبل استقرار أوضاعهم.

برر عمر بن الخطاب تردده أو امتناعه في عملية الفتح بحرصه على المسلمين وعدم رغبته في الإلقاء بهم إلى التهلكة وكذا برغبته بعدم التقدم حتى ترسخ قدم الإسلام والمسلمين في المناطق التي سبق فتحها وتخوف عمر من التقدم في مناطق بينها وبين العاصمة وجزيرة العرب موانع مائية أو بحرية (مثل البحر الأبيض المتوسط ونهر النيل) مما يمنعه من سرعة إنجاد الجيوش الإسلامية، لكن سلفه أبا بكر لم يأخذ بهذه الدواعي حيث نجده يقدم على فتح العراق والشام معا ومواجهة أكبر امبراطوريتين في العالم آنذاك رغم أنه كان قد خرج لتوه من حرب طاحنة مع المتنبئين والقبائل المرتدة، وهنا لا ننزل من قدر عمر، فلكل من

الخليفتين استراتيجية ولكل من هاتين الاستراتيجيتين دوافعها وأسسها وعناصر قوتها...

3- مقارنة بين الخليفتين أبي بكر وعمر على مستوى إدارة المعارك واختيار القادة

أ- لا مركزية أبي بكر في تدبير الحروب والمعارك:حيث عين قادة الجيوش وترك لهم حرية التصرف وفق مقتضى الحال وما يعن لهم من مستجدات وطوارئ، ولنا في تجربة خالد بن الوليد خير دليل على ذلك، وهنا لا بد أن نشير أن لا مركزية أبي بكر هاته قد يكون مضطرا إليها بحكم عاملين: أولهما سرعة توالي الأحداث التي عرفتها شبه الجزيرة العربية بعد وفاة النبي والتي كانت تقتضي سرعة في التدخل من قبل الصدّيق، سواء تعلق الأمر بحروب الردة أو بانطلاق الفتوحات ومواجهة أهم امبراطوريتين في العالم آنذاك، وثانيهما الاستقلالية التي كان يريد بها قادة الجيوش الإسلامية تدبير حروب الردة وعلى رأس هؤلاء القائد الفذ خالد بن الوليد، فقد نقل الزبير بن بكار عن مالك بن أنس قوله: "قال عمر لأبي بكر: اكتب إلى خالد لا يعطي شيئا إلا بأمرك. فكتب إليه بذلك، فأجابه خالد: إما أن تدعني وعملي، وإلا فشأنك بعملك. فأشار عليه عمر بعزله، فقال أبو بكر: فمن يجزئ عني جزاء خالد؟ قال عمر: أنا. قال: فأنت. فتجهز عمر حتى أنيخ الظهر في الدار، فمشى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي بكر فقالوا: ما شأن عمر يخرج وأنت محتاج إليه؟ وما بالك عزلت خالدا وقد كفاك؟ قال: فما أصنع؟ قالوا: تعزم على عمر فيقيم، وتكتب إلى خالد فيقيم على عمله. ففعل، فلما تولّى عمر كتب إلى خالد أن لا تعطِ شاة ولا بعيرا إلا بأمري، فكتب إليه خالد بمثل ما كتب إلى أبي بكر. فقال عمر: ما صدقتُ اللهَ إن كنت أشرت على أبي بكر بأمر فلم أنفذه. فعزله، ثم كان يدعوه إلى أن يعمل فيأبى إلا أن يخليه يفعل ما يشاء، فيأبى عمر"(xv).

ب- عزل خالد بين معيار القوة العسكرية ومعيار القوة السياسية والإدارية: إذا كان عمر قد عمل بمعيار القوة في تولية معاوية وعزل شرحبيل، فإنه سابقا لم يعمل بذات المعيار حين عزل خالدا بن الوليد وعين بدله أبا عبيدة بن الجراح أميرا لجيش الفتح بالشام.

لقد جاء عزل خالد والمسلمون في معمعة فتح الشام والعراق معا، فإذا كان عزل خالد مؤسسا على معيار الكفاءة العسكرية فقط، فإن هذا القرار لم يكن في محله، وإذا كان مرتكزا على معيار الكفاءة الإدارية والسياسية فقط، فإن هذا القرار لم تتحقق شروطه بعد لأن الشام والعراق لم تُفتحا بعد، وهو ما يفرض علينا التساؤل التالي: لماذا إذن عزل عمر خالدا قبل تمام فتح الشام والعراق، بل إن توقيت عزل خالد قبل معركة اليرموك الحاسمة كان لا محالة سيضر بمصلحة المسلمين لولا حكمة أبي عبيدة الذي أخفى الخبر مؤقتا وأجل الإعلان عنه إلى ما بعد المعركة.

بعد العزل الأول من القيادة العامة للجيش جاء العزل الثاني لخالد من أي ولاية أو دور سياسي أو عسكري، وقد غضب خالد لذلك أشد الغضب فقال: "إن أمير المؤمنين استعملني على الشام حتى إذا كانت بَثَنِيّةً - أي حنطة وعسلا – عزلني وآثر بها غيري". فما أتمها حتى نهض له رجل من السامعين فقال له: صبْرا أيها الأمير فإنها الفتنة. فما تردد خالد أن قال: أما وابن الخطاب حي فلا(xvi). وندرك هنا ما لعمر من هيبة واحترام في نفوس الولاة والأمراء وعلى رأسهم خالد.

أورد الطبري في أمر عزل خالد رواية جاء فيها: "إنما نزع عمر خالدا في كلام كان خالد تكلم به – فيما يزعمون – ولم يزل عمر عليه ساخطا ولأمره كارها في زمان أبي بكر كله، لوقعته بابن نويرة، وما كان يعمل به في حربه، فلما أُستُخلف عمر كان أول ما تكلم به عزله، فقال: لا يلي لي عملا أبدا، فكتب عمر إلى أبي عبيدة: إن خالد أكذب نفسه فهو أمير على ما هو عليه، وإن هو لم يكذب نفسَه فأنت الأمير على ما هو عليه، ثم انزع عمامتَه عن رأسه، وقاسِمْه مالَه نصفين. فلمّا ذكر أبو عبيدة ذلك لخالد، قال: أنظِرني أستشِر أختي في أمري، ففعل أبو عبيدة، فدخل خالد على أخته فاطمة بنت الوليد... فذكر لها ذلك، فقالت: والله لا يحبك عمر أبدا، وما يريد إلا أن تكذب نفسك ثم ينزعك. فقبّل رأسها وقال: صدقت والله! فتم على أمره، أبى أن يُكْذِب نفسه. فقام بلال مولى أبي بكر إلى أبي عبيدة، فقال: ما أُمرتَ به في خالد؟ قال: أمرت أن أنزع عمامته، وأقاسمه ماله. فقاسمه ماله حتى بقيت نعلاه، فقال أبو عبيدة إنّ هذا لا يصلح إلا بهذا، فقال خالد: أجل، ما أنا بالذي أعصي أمير المؤمنين، فاصنع ما بدا لك! فأخذ نعلا وأعطاه نعلا. ثم قدم خالد على عمر المدينة حين عزله.

... كان عمر كلما مر بخالد قال: يا خالد، أخرج مال الله من تحت استك، فيقول: والله ما عندي مال، فلما أكثر عليه عمر قال له خالد: يا أمير المؤمنين، ما قيمة ما أصبتُ في سلطانكم! أربعين ألف درهم! فقال عمر: قد أخذتُ ذلك منك بأربعين ألف درهم، قال: هو لك، قال: قد أخذته. ولم يكن لخالد مال إلا عُدّة ورقيق، فحُسِب ذلك، فبلغت قيمته ثمانين ألف درهم فناصفه عمر ذلك، فأعطاه أربعين ألف درهم، وأخذ المال. فقيل: يا أمير المؤمنين، لو رددت على خالد ماله! فقال: إنما أنا تاجر للمسلمين، والله لا أردّه عليه أبدا. فكان عمر يرى أنه قد اشتفى من خالد حين صنع به ذلك"(xvii).

وفي نظرنا، يمكن إجمال أهم دواعي عزل خالد كما يلي:

* دواعي دينية: ففي قول عمر "إني لم أعزل خالدا عن سخطة، ولا خيانة، ولكن الناس فتنوا به، فخفت أن يوكلوا إليه، ويبتلوا به، فأحببت أن يعلموا: أن الله هو الصانع، وألا يكونوا بعرض فتنة"(xviii)،وهو ما يُظهر خشية عمر من فتنة الناس بخالد، وظنِّهم أن النصر يسير في ركاب خالد، فيضعف اليقين بأن النصر من عند الله، سواء كان خالد على رأس الجيوش، أم لا. لكنّ التساؤل الذي يفرض نفسه علينا هنا: ألا يتعارض هذا الهدف والمطلب مع معيار القوة والكفاءة؟ ألن يكون المتضرر من عزل خالد هو تقدم عملية الفتوحات الإسلامية والتي كان من الممكن أن تذهب بعيدا وتحقق نتائج أفضل لو لم يتم عزل خالد عن القيادة؟
* اختلاف النَّظر في صرف المال: كان عمر يرى أن فترة تأليف القلوب، وإغراء ضعفاء العقيدة بالمال، والعطاء قد انتهت، وصار الإسلام في غير حاجة إلى هؤلاء، وأنه يجب أن يوكل الناس إلى إيمانهم، وضمائرهم، حتى تؤدي التربية الإسلامية رسالتها في تخريج نماذج كاملة لمدى تغلغل الإيمان في القلوب، بينما يرى خالد: أنّ ممَّن معه من ذوي البأس، والمجاهدين في ميدانه من لم تخلص نيَّتهم لمحض ثواب الله، وأنّ أمثال هؤلاء في حاجة إلى من يقوّي عزيمتهم، ويثير حماستهم من هذا المال، كما أن عمر يرى أنّ ضَعَفةَ المهاجرين أحقُّ بالمال من غيرهم، فعندما اعتذر إلى الناس بالجابية من عزل خالد، قال: أمرته أن يحبس هذا المال على

ضعفة المهاجرين، فأعطاه ذا البأس. ولا شك: أن عمر، وخالدا مجتهدان فيما ذهبا إليه.

* اختلاف منهج عمر عن منهج خالد في السياسة العامة: فقد كان عمر يصرُّ على أن يستأذن الولاة منه في كل صغيرة، وكبيرة، بينما يرى خالد أنّ من حقه أن يُعطى الحرية كاملةً من غير الرجوع لأحد في تدبير أمور الحرب، وتطلق يده في كل التصرفات إيمانا منه بأن الشَّاهد يرى ما لا يراه الغائب، ولعل من الأسباب أيضا: إفساح المجال لطلائع جديدة من القيادات حتى تتوافر في المسلمين نماذج كثيرة من أمثال خالد، والمثنَّى، وعمرو بن العاص، ثم ليدرك الناس: أن النصر ليس رهنًا برجل واحد، مهما كان هذا الرجل.
* دواعي سياسية: يمكن أن يفسر عزل خالد بتخوفات لدى عمر من إمكانية استقلال الولاة والأمراء عنه بالأمر أو أن تتملكهم رغبة للسلطان وهو ما يهدد استمرار وحدة الدولة والخلافة الإسلاميتين. وتفرض علينا هذه الدواعي طرح التساؤل الآتي: لماذا لم يعزل عمر معاوية عن ولاية الشام وعمرو بن العاص عن ولاية مصر رغم أن القرائن والشواهد كانت تشير إلى طموح سياسي ونزعة للحكم المستقل لدى الشخصيتين المذكورتين أكثر من مما نجده في حالة خالد بن الوليد؟

ج- قول خالد بن الوليد قبل وفاته وقول عمر في خالد:

دخل أبو الدَّرداء على خالد في مرض موته، فقال له خالد: يا أبا الدرداء! لئن مات عمر؛ لترينَّ أمورا تنكرُها. فقال أبو الدرداء: وأنا والله أرى ذلك! فقال خالد: قد وجدت عليه في نفسي في أمورٍ، لمَّا تدبَّرتها في مرضي هذا، وحضرني من الله حاضرٌ؛ عرفت: أنَّ عمر كان يريد الله بكلِّ ما فعل، كنت وجدت عليه في نفسي حين بعث من يقاسمني مالي، حتى أخذ فرد نعل وأخذت فرد نعل، ولكنه فعل ذلك بغيري من أهل السَّابقة، وممَّن شهد بدراً، وكان يغلظ عليَّ، وكانت غلظته على غيري نحواً من غلظته عليَّ، وكنت أدلُّ عليه بقرابته، فرأيته لا يبالي قريباً، ولا لوم لائم في غير الله، فذلك الذي ذهب عنِّي ما كنت أجد عليه، وكان يكثر عليَّ عنده، وما كان ذلك إلا على النَّظر: فقد كنت في حربٍ، ومكابدةٍ، وكنت شاهداً، وكان غائباً، فكنت أعطي على ذلك، فخالفه ذلك في أمري.

وقد حزن عليه عمر حزنا شديدا، وبكته بنات عمِّه، فقيل لعمر أن ينهاهنَّ، فقال: دعهنَّ يبكين على أبي سليمان ما لم يكن نقعٌ، أو لقلقةٌ، على مثل أبي سليمان تبكي البواكي، وقال عنه: قد ثَلَمَ في الإسلام ثلمةً لا ترتق، وليته بقي ما بقي في الحمى حجر، كان والله سدّاداً لنحور العدوّ، ميمون النَّقيبة. وقال: رحم الله أبا سليمان! ما عند الله خيرٌ له ممَّا كان فيه، ولقد مات فقيداً، وعاش حميداً، ولقد رأيت الدَّهر ليس بقائلٍ.

د- مركزية عمر بن الخطاب في إدارة شؤون المعارك:

لذا نجد هذا الخليفة يختار قادة ينفذون الأوامر ولا يكونوا مصدرا لهذه الأوامر، كما نجده يتدخل في وضع الخطة واختيار قادة الطليعة والميمنة والميسرة والقلب والساقة وكذا توقيت المواجهة وغير ذلك(xix)، ولهذا نجد عمر يسارع بعد توليه الخلافة مباشرة إلى عزل خالد بن الوليد عن إمارة جيوش المسلمين ويعين أبا عبيدة بن الجراح محله، كما نفسر هذه السياسة بتوجس عمر من تعاظم نفوذ بعض القادة والولاة وإمكانية استقلالهم بالقرار عنه، لكن المستقبل أكد أن الولاة والقادة الذين عينهم لم يكونوا كلهم من النوعية التي كان يريد عليها كل والٍ، ولا نجد خير دليل على ذلك من معاوية بن أبي سفيان وبدرجة أقل عمرو بن العاص،

حيث تمكن الأول بعد طول مقامه في منصب والي الشام ونتيجة طموحه السياسي أن يشكل نفوذا خاصا له بالشام ويرفض قرار الخليفة علي بعزله بل وينازعه على الأمر حتى آلت له الخلافة بعد تنازل الحسن بن علي له عنها، وتجدر الإشارة أن عمر أدرك بعض المؤشرات التي تنم عن الطموح السياسي لمعاوية لكنه لم يعزله، وذلك لكفاءته السياسية وحسن تدبيره لأمور الشام.

4- تعامل عمر بن الخطاب مع الأراضي المفتوحة

ذكر ابن سلام أن عمر بن الخطاب كتب إلى سعد بن أبي وقاص يوم افتتح العراق: أما بعد فقد بلغني كتابك أن الناس سألوا أن تقسم بينهم غنائمهم، وما أفاء الله عليهم. فانظر ما أجلبوا به عليك في العسكر، من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الأرضين والأنهار لعمالها، ليكون ذلك في أعطيات المسلمين. فإننا لو قسمناها بين من حضر لم يكن من بعدهم شيء"(xx).

قال أبو يوسف في كتاب الخراج "والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عند ما عرّفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة والمرتزقة"(xxi).

وقد تواترت الآثار في افتتاح الأرضين عنوة بهذين الحكمين: أما الأول منها فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر، وذلك أنه جعلها غنيمة، فخمّسها وقسّمها. وبهذا الرأي أشار بلال على عمر في بلاد الشام، وأشار به الزبير بن العوام على عمرو بن العاص في أرض مصر وبهذا كان يأخذ مالك بن أنس كذلك يُروى عنه.

وأما الحكم الآخر فحكم عمر في السواد وغيره وذلك أنه جعله فيئا موقوفا على المسلمين ما تناسلوا ولم يخمسه ولم يقسمه وهو الرأي الذي أشار به عليه علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل.

وبهذا كان يأخذ سفيان بن سعيد، وهو معروف من قوله، إلا أنه كان يقول الخيار في أرض العنوة إلى الإمام، إن شاء جعلها غنيمة، فخمس وقسم، وإن شاء جعلها فيئا عاما للمسلمين ولم يخمس ولم يقسم(xxii).

وذكر البلاذري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر في سنة سبع، فطاوله أهلها وماكثوه وقاتلوا المسلمين، فحاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قريبا من شهر، ثم إنهم صالحوه على حقن دمائهم، وترك الذرية على أن يجلوا ويخلوا بين المسلمين وبين الأرض والصفراء والبيضاء والبزة، إلا ما كان منها على الأجساد وأن لا يكتموه شيئا، ثم قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أن لنا بالعمارة والقيام على النخل علما فأقرنا، فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاملهم على الشطر من الثمر والحب، وقال: أقركم ما أقركم الله، فلما كانت خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ظهر فيهم الوبا، وتعبثوا بالمسلمين، فأجلاهم عمر، وقسم خيبر بين من كان له فيها سهم من المسلمين(xxiii).

وفي أحكام أراضي الخراج قال أبو يوسف: إنما أرض أخذت عنوة مثل السواد والشام وغيرهما، فإن قسمها

الإمام بين من غلب عليها فهي أرض عشر وأهلها رقيق، وإن لم يقسمها الإمام وردها للمسلمين عامة، كما فعل عمر بالسواد فعلى رقاب أهلها الجزية، وعلى الأرض، وليسوا برقيق، وهو قول أبي حنيفة، وحكى الواقدي عن سفيان الثوري مثل ذلك، وقال الواقدي قال مالك بن أنس وابن أبي ذئب: إذا أسلم كافر من أهل العنوة أقرت أرضه في يده يعمرها ويؤدي الخراج عنها ولا اختلاف في ذلك وقال مالك وابن أبي ذئب وسفيان الثوري وابن أبي ليلى عن الرجل يسلم من أهل العنوة الخراج في الأرض والزكاة من الزرع بعد الخراج، وهو قول الأوزاعي، وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجتمع الخراج والزكاة على رجل(xxiv).

من خلال التمعن في قرار عمر بن الخطاب عدمَ تقسيم أرض العراق المفتوحة عنوة بين الفاتحين والإبقاء عليها في أيدي أصحابها مع دفع الخراج، يتبين صواب هذا القرار، وذلك للاعتبارات الآتية:

- حاجة المسلمين والدولة الإسلامية إلى موارد مالية تنفق منها على الفتوحات وتجييش الجيوش وشحن الثغور وتوزيع أعطيات وأرزاق الجند.

- التأكيد على أن العمليات العسكرية الإسلامية في العراق وغيره كانت فتحا ولم تكن غزوا الغرض منه اقتلاع الناس من أراضيها ومصادرتها.

- الرغبة في كسب ولاء المناطق المفتوحة ودخولها طائعة تحت جناح الدولة الإسلامية الصاعدة من خلال تقديم نموذج حضاري وسياسي مغاير لنموذج الإمبراطورية الفارسية أو الإمبراطورية البيزنطية.

5- السماح للمرتدين الذين عادوا إلى الإسلام بالمشاركة في الفتوحات

إذا كان رفض الخليفة أبي بكر مشاركة المرتدين الذين عادوا إلى الإسلام في الفتوحات الإسلامية مبررا على اعتبار أن هذه الفئة كانت حديثة العهد بالإسلام ولم تستقر بعد عقيدتها ويُخشى من عدم ثباتها أو تحول ولائها، فإن في ولاية عمر وبعد أن انتفى هذا وتبين للجميع صلاح أمر هذه الفئة وحسن إسلامها قرر الخليفة عمر السماح لهذه الفئة بالمشاركة في الفتح، وقد ساهم في ذلك أيضا ضرورات عسكرية مرتبطة بحاجة الجيوش الإسلامية إلى أمداد وقوة بشرية إضافية زيادة على أنه كان من بين هؤلاء المرتدين الذين رجعوا إلى الإسلام فرسان ومقاتلون أشداء أمثال طليحة بن خويلد الأسدي وعمرو بن معد كرب وغيرهما.

6- الفتوحات الإسلامية: قراءة تأملية

بتأمل مسار الفتوحات الإسلامية ونتائجها ومقارنة ذلك كله بما سبقها أو تلاها من عمليات توسع لدول أو امبراطوريات غير إسلامية في شرق العالم أو غربه يمكن أن نلاحظ أن فتوحات المسلمين زمن أبي بكر وعمر امتازت بخاصيتين هما: سرعة الانتشار مع سرعة الرسوخ في الآن ذاته، أما في التجارب التوسعية لغير المسلمين، فنجد أنها إما سريعة الانتشار لكنها بطيئة الرسوخ أو غير راسخة أو أنها راسخة لكنها أخذت وقتا طويلا في الانتشار. ففي ظرف 12 سنة فقط، هي مدة خلافة أبي بكر وعمر، كان الحكم الإسلامي قد امتد على كل من شبه الجزيرة العربية والشام والعراق ومصر وجزء كبير من بلاد فارس والنصف الشرقي من المغرب الأدنى.

شكلت معركة القادسية لحظة كسر شوكة القوة الفارسية أما مواجهة نهوند فقد مثلت لحظة التغلب العربي الإسلامي بمفهومها الخلدوني حيث دخل بعدها الفرس

أفواجا في الإسلام، أما معركة اليرموك فقد مثلت لحظة كسر شوكة الروم، لكن لا نجد لحظة بعينها للتغلب العربي الإسلامي على الرومان حيث طال الصراع بين الطرفين مئات السنين مع تفوق وتقدم إسلامي متواصل ومدافعة رومانية إلى أن تم حسمه تماما زمن العثمانيين، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن الإسلام انتشر بالسيف، فقد كان حرب المسلمين مع السلطة الحاكمة للعراق والشام وفارس ومصر وغيرها وليس مع الشعوب المستضعفة بهذه المناطق والتي ترك لها الخيار في دينها.

وقد مثلت شخصية قادة الفتح وحنكتهم عاملا أساسيا في نجاح الفتوحات الإسلامية، ومن أمثلة ذلك خالد بن الوليد والذي استطاع بعبقريته العسكرية أن يحسم حروب الردة ثم يلحق مجموعة من الهزائم بالإمبراطورية الفارسية ثم يكسر شوكة أعظم إمبراطوريات الأرض آنذاك وهي الإمبراطورية الرومانية في مواجهة اليرموك الحاسمة والاستراتيجية.

أما عمرو بن العاص فقد مثل نموذجا مغايرا في القيادة يعتمد على إعمال السياسة والحيلة في الحرب مع فهم عقلية وتفكير العدو والتصرف على أساس ذلك، حيث ترك لنا عمرو تقييما دقيقا للرومان ينم عن إدراك عميق لوضع الخصم، فعن المستورِد القرشي، أنه قال عند عمرو بن العاص: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "تقوم الساعة والروم أكثر الناس"، فقال له عمرو: أَبصرْ ما تقول، قال: أقول ما سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لئن قُلتَ ذلك، إن فيهم لَخصالا أربعا: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرّة بعد فرّة وخيرُهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك(xxv).

3. الأطر النظرية

يهدف الإطار النظري إلى ربط البحث بالنظريات العلمية الراسخة، بينما يُركز الإطار التطبيقي على كيفية توظيف هذه النظريات في الواقع العملي. يعزز هذا النهج من التكامل بين الجوانب المفاهيمية والتطبيقية للبحث. يهدف الإطار النظري إلى ربط البحث بالنظريات العلمية الراسخة، بينما يُركز الإطار التطبيقي على كيفية توظيف هذه النظريات في الواقع العملي. يعزز هذا النهج من التكامل بين الجوانب المفاهيمية والتطبيقية للبحث. يهدف الإطار النظري إلى ربط البحث بالنظريات العلمية الراسخة، بينما يُركز الإطار التطبيقي على كيفية توظيف هذه النظريات في الواقع العملي. يعزز هذا النهج من التكامل بين الجوانب المفاهيمية والتطبيقية للبحث. يهدف الإطار النظري إلى ربط البحث بالنظريات العلمية الراسخة، بينما يُركز الإطار التطبيقي على كيفية توظيف هذه النظريات في الواقع العملي. يعزز هذا النهج من التكامل بين الجوانب المفاهيمية والتطبيقية للبحث.

4- الخاتمة

تأسيسا على كل ما سلف، يمكن القول أن سياسة عمر بن الخطاب واستراتيجيته في العديد من جوانبها وقراراتها قد خالفت سياسة سلفه أبي بكر الصديق من ذلك مركزية عمر في التدبير العسكري والسياسي للفتوحات مع ما نتج عن ذلك من تغيير في القيادات، وعدم تقسيم الأرض المفتوحة بين من فتحوها بل تركها في أيدي أصحابها مع فرض الخراج عليهم، والسماح للمرتدين العائدين إلى الإسلام بالمشاركة في الفتوحات.

وإذا كان العهد العمري عُرف بتوسع الفتوحات، فإن المتمعن يلاحظ أن أبا بكر هو من أسس لهذا الإنجاز وسهل مأموريته، بل عُرف عن عمر امتناعه عن فتح العديد من المناطق ولم يأذن بفتحها إلا بإلحاح من الولاة وقادة الفتح أما بعض المناطق الأخرى فقد رفض تماما فكرة فتحها، وكان لهذا التردد والامتناع ما يبرره في استراتيجية عمر بن الخطاب.

5. المراجع

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ج 3، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء،

منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ص 433.

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، ج 4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970، ص 168.

(1) ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد، كتاب الفتوح، ج 2، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، ط 1، 1991، ص 319 – 321.

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، ج 4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المصدر السابق، ص 28.

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج 3، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، المصدر السابق، ص 182 و184.

(1) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، بيروت، 1964، ص 232.

(1) فيصل، شكري، حركة الفتح الإسلامي، مكتبتا الخانجي بمصر والمثنى ببغداد، 1952، ص 116.

(1) حسين، طاهر راغب، التطور السياسي للمغرب من الفتح الإسلامي إلى آخر القرن العاشر الهجري، دار النصر للنشر والتوزيع بجامعة القاهرة، ط 3، 2004، ص 18.

(1) نفسه، ص 18.

(1) العمري، أكرم بن ضياء، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2009، ص 367.

(1) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، ج 3، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه د. صلاح الدين المنجد، ملتزمة النشر والطبع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 530.

(1) بلوش، ن. أ، فتح السند، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 1، 1991، ص. 83.

Kūfī, ʻAlī ibn Ḥāmid, The Chachnamah, an ancient history of Sind: giving the Hindu period down to the Arab conquest, translated from the Persian by Mirza Kalichbeg Fredunbeg, Delhi: Idarah-i Adabiyat-i Delli, 1979, p 57.

(1) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي، جمهرة أنساب العرب، ج 1، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط 1، 1983، ص 266.

(1) خطَّاب، محمود شيت، قادة فتح السند وأفغانستان، دار الأندلُس الخضراء، جدة، ط 1، 1998، ص 148 – 151.

(1) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، ج 16، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1995، ص 292.

(1) العقاد، عباس محمود، عبقرية عمر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013، ص 48.

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج 2، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، المصدر السابق، ص 624 – 625.

(1) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج 4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المصدر السابق، ص 68.

(1) يُنظر في هذا الشأن مثلا: معركة القادسية وما تلاها من معارك في العراق وبلاد فارس.

(1) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، تصحيح محمد حامد الفقي، القاهرة، 1353هـ، ص 59.

[1] أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، المصدر السابق، ص 42- 47.

[1] ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، المصدر السابق، ص 60.

[1] البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 36.

[1] نفسه، ص 433 – 434.

[1] الإمام مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم، المجلد 1، تحقيق أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط 1، 2006، الحديث رقم 2898، ص 1324 – 1325.

---

[i] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ج 3، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ص 433.

[ii] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، ج 4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1970، ص 168.

[iii] ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد، كتاب الفتوح، ج 2، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، ط 1، 1991، ص 319 – 321.

[iv] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، ج 4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المصدر السابق، ص 28.

[v] الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج 3، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، المصدر السابق، ص 182 و184.

[vi] ابن عبد الحكم، فتوح إفريقية والأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، بيروت، 1964، ص 232.

[vii] فيصل، شكري، حركة الفتح الإسلامي، مكتبتا الخانجي بمصر والمثنى ببغداد، 1952، ص 116.

[viii] حسين، طاهر راغب، التطور السياسي للمغرب من الفتح الإسلامي إلى آخر القرن العاشر الهجري، دار النصر للنشر والتوزيع بجامعة القاهرة، ط 3، 2004، ص 18.

[ix] نفسه، ص 18.

[x] العمري، أكرم بن ضياء، عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2009، ص 367.

[xi] البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، ج 3، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه د. صلاح الدين المنجد، ملتزمة النشر والطبع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 530.

[xii] بلوش، ن. أ، فتح السند، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 1، 1991، ص. 83.

Kūfī, ʻAlī ibn Ḥāmid, The Chachnamah, an ancient history of Sind: giving the Hindu period down to the Arab conquest, translated from the Persian by Mirza Kalichbeg Fredunbeg, Delhi: Idarah-i Adabiyat-i Delli, 1979, p 57.

(xiii) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد القرطبي، جمهرة أنساب العرب، ج 1، دار الكُتُب العلمية، بيروت، ط 1، 1983، ص 266.

(xiv) خطَّاب، محمود شيت، قادة فتح السند وأفغانستان، دار الأندلُس الخضراء، جدة، ط 1، 1998، ص 148 - 151.

(xv) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، ج 16، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، 1995، ص 292.

(xvi) العقاد، عباس محمود، عبقرية عمر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013، ص 48.

(xvii) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج 2، راجعه وصححه وضبطه نخبة من العلماء الأجلاء، المصدر السابق، ص 624 - 625.

(xviii) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، ج 4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المصدر السابق، ص 68.

(xix) يُنظر في هذا الشأن مثلا: معركة القادسية وما تلاها من معارك في العراق وبلاد فارس.

(xx) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، تصحيح محمد حامد الفقي، القاهرة، 1353هـ، ص 59.

(xxi) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، المصدر السابق، ص 42- 47.

(xxii) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، المصدر السابق، ص 60.

(xxiii) البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص 36.

(xxiv) نفسه، ص 433 – 434.

(xxv) الإمام مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم، المجلد 1، تحقيق أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط 1، 2006، الحديث رقم 2898، ص 1324 – 1325.